2009

عام التناقضات... بدأ بالاستقرار الأمني والاستعدادات لانتخابات المحافظات وتطبيق الاتفاقية الأمنية وانتهى بانفجارات وقضية حقل الفكة النفطي

بغداد- حيدر حمادة

حفل عام 2009 باحداث امنية وسياسية واقتصادية القت بظلالها على الشارع العراقي. فقد شهد هذا العام تناقضات وتقلبات سياسية وامنية بحيث اختلفت نهايته عن بدايته بشكل كلي.

فقد بدأ بتطبيق الاتفاقية الامنية مع واشنطن والتي اقرها مجلس النواب عام 2008 مع انخفاض ملحوظ باعمال العنف والتفجيرات واجراء انتخابات مجالس المحافظات في اجواء مستقرة امنيا، الا ان العام انتهى بتفجيرات الاربعاء والاحد والثلاثاء الداميات في بغداد واحتلال القوات الايرانية لاحد الابار في حقل الفكة النفطي مع تراجع امني كبير في ضوء الاستعدادات للانتخابات البرلمانية المقبلة.

الملف الامني

يعد الملف الامني اكثر الملفات تقلبا خلال عام 2009 اذ ان بدايته المستقرة اختلفت كليا عن نهايته التي شهدت تفجيرات عدة راح ضحيتها عدد كبير من المواطنين.

وعلى الرغم من الاستقرار الامني في بغداد الا ان هناك بعض التفجيرات التي حصلت وراح ضحيتها عدد من المواطنين في بقية المحافظات، اذ شهد اليوم الثاني من السنة تفجيرا انتحاريا في منطقة اليوسفية راح ضحيته 140 شخصا بين قتيل وجريح.

فيما شهد اليوم الرابع منه تفجير انتحارية نفسها امام باب القبلة بالقرب من ضريح الامام موسى الكاظم وراح ضحيته 112 شخصا بين قتيل وجريح.

وشهد اليوم السابع من السنة مقتل اول جندي امريكي عام 2009 والذي بلغ عدد الجنود الامريكيين القتلى فيه 151 جنديا امريكيا بالاضافة الى جندي بريطاني واحد ، ولم يشهد مقتل اي جندي من باقي القوات المتعددة الجنسيات.

وكان شهر ايار شهد اكبر عدد من القتلى الامريكان وصل عددهم الى 25 جنديا فيما كان شهر كانون الثاني اقل الاشهر منذ بداية الغزو الامريكي وبلغ عدد القتلى فيه اربعة فقط.

كما شهد يوم 17 من كانون الثاني مقتل حسن زيدان اللهيبي نائب رئيس الجبهة العراقية للحوار الوطني التي يرأسها صالح المطلك في تفجير انتحاري جنوب الموصل.

فيما شهدت الايام التي سبقت 31 من كانون الثاني اجراءات امنية مشددة بسبب الاستعدادات لانتخابات مجالس المحافظات والتي مرت دون حوادث تذكر.

وفي الخامس من شهر شباط شهدت مدينة خانقين شمال شرق بعقوبة مقتل وجرح 24 شخصا بتفجير انتحاري في مطعم.

وفي 11 من شباط شهدت مدينة البياع في بغداد تفجير سيارتين مفخختين راح ضحيتهما 16 قتيلا و43 جريحا.

كما تم بداية هذا العام نقل ملف الصحوات من القوات الامريكية الى الحكومة العراقية والبالغ عددهم 94 الف شخص.

وشهد يوم الخامس من اذار انفجار سيارة بقضاء الحمزة الغربي جنوب الحلة راح ضحيته 10 قتلى و38 جريحا.

وفي العاشر من اذار ادى هجوم انتحاري بسيارة مفخخة على تجمع لشيوخ العشائر في منطقة "ابو غريب" غربي بغداد الى مقتل 33 شخصا وجرح 46 اخرين، ومن بين القتلى امر فوج في لواء المثنى بالجيش العراقي.

وفي 23 من اذار قتل 13 واصيب 30 اخرون بتفجير انتحاري استهدف مجلس عزاء بديالى، كما شهد يوم 13 اذار قتل اربعة اشخاص بينهم 3 من عناصر الشرطة واصابة 18 اخرين بينهم 10 من الشرطة بتفجير انتحاري جنوبي مدينة الموصل.

وشهد يوم 23 نيسان تفجيرا انتحاريا في ساحة 52 وسط بغداد راح ضحيته 78 قتيلا وجريحا.

فيما شهدت مدينة الكاظمية في 24 نيسان تفجيرين انتحاريين بالقرب من ضريح الامام موسى الكاظم راح ضحيتهما ما يقارب 185 قتيلا وجريحا بينهم العشرات من الزوار الايرانيين.

كما شهد يوم 19 من الشهر نفسه اقتحام مجموعة مسلحة محال لبيع المصوغات الذهبية في منطقة الطوبجي غربي بغداد وقتلت 7 من الصاغة ، وسرقت محتويات المحال ولاذت بالفرار.

كما شهد يوم 29 نيسان انفجار ثلاث سيارات مفخخة في مدينة الصدر ادت الى مقتل 41 شخصا وجرح 68 اخرين.

وبحسب احصائيات الوزارات الامنية والمنظمات المهتمة بالملف الامني فان اشهر كانون الثاني وشباط واذار شهدت انخفاضا ملحوظا باعمال العنف فيما كان شهر ايار الاقل عنفا منذ الغزو الامريكي عام 2003.

واستهدفت الاقليات كالشبك والمسيحيين والايزيدية بعمليات القتل والتهجير في محافظات نينوى وكركوك وديالى.

وشهدت بعض المحافظات عمليات امنية كمحافظة ديالى التي انطلقت فيها المرحلة الثانية من عملية بشائر الخير.

وفي 12 حزيران اغتيل النائب عن جبهة التوافق حارث العبيدي بعد خروجه من جامع الشواف في منطقة اليرموك غربي بغداد.

وكان يوم الثلاثين من حزيران الاهم على مستوى تسلم الملف الامني، اذ شهد انسحاب القوات الامريكية من المدن بموجب الاتفاقية الامنية التي وقعت بين العراق والولايات المتحدة والذي سمي بيوم السيادة الوطنية.

وفي هذا اليوم تصاعدت العمليات المسلحة في بغداد والمحافظات، اذ قتل 27 شخصا واصيب 84 آخرون بحوادث عنف متفرقة وقعت احداها بسيارة مفخخة ، الى جانب العثور على اربع جثث مجهولة الهوية.

وبحسب احصائيات اعدت في حينها فان الاسبوع الاول من انسحاب القوات الامريكية من المدن شهد انخفاضا كبيرا باعمال العنف واعداد القتلى مقارنة مع الاسبوع الذي قبله، وشهدت اغلب المناطق -باستثناء الموصل- تحسنا امنيا كبيرا.

ففي الاسبوع الذي سبق انسحاب القوات الامريكية من العراق، بلغ عدد الضحايا نتيجة الحوادث الامنية 147 قتيلا و390 جريحا فيما بلغ عدد الضحايا في الاسبوع الاول بعد انسحاب القوات الامريكية 14 قتيلا و109 جرحى.

ولم تشهد بغداد منذ الاول من تموز ولغاية السابع منه سوى انفجار سيارة مفخخة في ناحية اليوسفية، بينما لم تشهد مناطق وسط بغداد أي تفجير بواسطة السيارات المفخخة، بينما كان عدد العبوات الناسفة التي انفجرت خلال الفترة ذاتها خمس عبوات واسفرت جميع تلك الحوادث عن مقتل 3 اشخاص واصابة 50 شخصا بينهم عدد من عناصر الشرطة.

فيما كان عدد السيارات والدراجات المفخخة التي انفجرت في بغداد قبل اسبوع من الانسحاب 6 مفخخات اضافة الى تسع عبوات ناسفة راح ضحيتها 22 قتيلا و123 جريحا.

ولم تشهد محافظة نينوى اي تحسن امني بعد انسحاب القوات الامريكية، وكانت اكثر المحافظات عنفا بعد اسبوع من انسحاب القوات الامريكية، وغلب على الحوادث الامنية فيها الهجمات التي يقوم خلالها مسلحون ضد دوريات للشرطة او اغتيال مدنيين.

وفي نهاية تموز حدثت سرقة مصرف الزوية وسط بغداد وقتل ثمانية اشخاص فيها وقد وجه الاتهام لبعض عناصر الفوج المكلف بحماية نائب رئيس الجمهورية عادل عبد المهدي.

ومع بداية شهر آب الماضي بدأ التدهور الامني بالظهور مجددا، حين شهدت بغداد الايام الدامية للاربعاء والاحد والثلاثاء على التوالي.

ففي يوم 19 آب شهدت بغداد تفجيرين بالقرب من وزارتي المالية والخارجية راح ضحيتهما لاكثر من الف بين قتيل وجريح وتدمير عدد من المنازل وحرق عدد من السيارات اضافة الى تدمير اجزاء من بنايتي الوزارتين.

وعلى اثر هذين التفجيرين شهدت بغداد اجراءات امنية مشددة واختناقات مرورية بسبب تشديد نقاط التفتيش لاجراءاتها.

وبعدها في 25 تشرين الاول حدث تفجيرا الصالحية واللذين استهدفا وزارة العدل ومجلس محافظة بغداد وراح ضحيتهما عدد كبير من المواطنين بين قتيل وجرح.

ثم اكملت هذه التفجيرات مرة اخرى في مناطق متفرقة من بغداد في الثامن من كانون الاول وعرفت بالثلاثاء الدامي/ وراح ضحيتها كما الاولى والثانية المئات من القتلى والجرحى.

وعلى اثرها قرر رئيس الوزراء نوري المالكي استبدال قائد عمليات بغداد الفريق الاول الركن عبود كنبر بالفريق احمد هاشم بعد الاخفاق الامني الذي حصل في بغداد.

وقد استضاف مجلس النواب القائد العام للقوات المسلحة بالاضافة الى وزراء الدفاع والداخلية والامن الوطني وقائد عمليات بغداد ورئيس جهاز المخابرات وكالة لمناقشة اسباب هذا التدهور الامني.

كما شهد يوم 23 ايلول هروب 16 سجينا محكومين بالاعدام من سجن تكريت في محافظة صلاح الدين.

واختتم الملف الامني بدخول القوات الايرانية الى حقل الفكة النفطي في 18 من كانون الاول واحتلالها البئر رقم 4 فيه.

الملف السياسي

في هذا الملف كانت بداية عام 2009 ونهايته متشابهتان، اذ تمثلت البداية باستعدادات الكتل السياسية لانتخابات مجالس المحافظات ونهايته ايضا بالاستعدادات للانتخابات البرلمانية المقبلة.

كان اول الاحداث السياسية هو بدء انتخابات مجالس المحافظات واعلانها والتي غيرت الخارطة السياسية بعد ان حقق ائتلاف دولة القانون الذي يتزعمه المالكي فوزا كاسحا وحقق المركز الاول في 9 محافظات.

وانهى دولة القانون سيطرة المجلس الاعلى الذي دخل بقائمة حملت اسم /شهيد المحراب/ على المحافظات الجنوبية واسند منصب المحافظ لائتلاف دولة القانون فيها.

وفي 25 شباط قام مجلس النواب برفع الحصانة عن النائب محمد الدايني بعد اعترافات عرضتها قيادة عمليات بغداد ظهر فيها عناصر من حماية الدايني يقرون بتهمة تفجير بمجلس النواب وقتل صاغة.

وشهد يوم 19 نيسان حسم قضية رئاسة مجلس النواب بعد تقديم رئيسه السابق محمود المشهداني لاستقالته نهاية عام 2008.

وانتهى سجال طويل استمر 107 ايام بانتخاب اياد السامرائي رئيسا للمجلس بحصوله على 153 صوتا من اصل 232 صوتا بينما حصل منافسه مصطفى الهيتي على 34 صوتا وبقيت 45 ورقة بيضاء.

كما صوت مجلس النواب على عدد من القوانين ومنها قانون الخدمة والتقاعد العسكري وزيادة رواتب المتقاعدين وحماية وتحسين البيئة وصندوق اقراض الفلاحين والمزارعين ومقترح قانون الغابات والمشاجر الزراعية ومشروع قانون انضمام العراق إلى الاتفاقية الدولية لحماية الأشخاص من الاختفاء القسري وتعديل قانون مؤسسة الشهداء وقوانين عدد من الوزارات.

ويعد افضل وابرز الانجازات للبرلمان هو المصادقة على قانون الانتخابات البرلمانية في السابع من كانون الاول الحالي بعد جدالات ساخنة استمرت اسابيع عدة اثر نقض نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي القانون في المرة الاولى.

كما تعد وفاة زعيم المجلس الاعلى الاسلامي عبد العزيز الحكيم في 26 اب الماضي واحدا من اهم الاحداث السياسية في عام 2009 وبعدها انتخاب نجله عمار الحكيم رئيسا للمجلس الاعلى الاسلامي خلفا لوالده.

ومن الاحداث السياسية في عام 2009 توتر العلاقات العراقية ـ السورية اثر تفجيرات الاربعاء الدامي واتهام الحكومة لعدد من البعثيين في سوريا بتدبير التفجيرات ومطالبتها دمشق بتسليمهم.

كما زار المالكي عددا من الدول العربية والاجنبية ، اذ قام بزيارة استراليا وقطر وروسيا وايران وتركيا وسوريا والولايات المتحدة ومصر.

فيما زار رئيس الجمهورية جلال طالباني ، تركيا وايران والولايات المتحدة وفرنسا وكوريا الجنوبية والكويت.

كما زار عدد من المسؤولين والرؤساء ، العراق ومنهم رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان ورئيس الوزراء الاردني السابق نادر الذهبي والرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي والرئيس الامريكي باراك اوباما والرئيس التركي عبد الله غول والامين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى ونائب الرئيس الامريكي جوزيف بايدن وعلي اكبر هاشمي رفسنجاني رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام ورئيس مجلس الشورى الايراني علي لاريجاني والرئيس الفلسطيني محمود عباس وعدد كبير من وزراء الخارجية العرب والاجانب.

كما شهد هذا العام انتخابات برلمان اقليم كردستان في شهر تموز والتي لم تغير كثيرا في خارطة الاقليم السياسية، اذ بقي الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال طالباني والحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود بارزاني مسيطرين على رئاسة الاقليم والحكومة بعد حصولهما على اغلبية المقاعد في برلمان كردستان فيما برزت كتلة نيشروان مصطفى /التغيير/ بحصولها على 25 مقعدا ولكنها اتخذت جانب المعارضة.

الملف الاقتصادي

في الشأن الاقتصادي ، فان الملف الابرز هو التجاذبات والسجالات العديدة حول جولتي التراخيص التي قامت بها وزارة النفط لاستثمار الحقول النفطية.

ففي 30 حزيران اعلنت وزارة النفط عن جولة التراخيص الاولى لاستثمار 6 حقول نفطية وحقلين غازيين.

وتم في هذه الجولة الاتفاق على استثمار حقل الرميلة فقط من قبل المجموعة التي ترأسها شركة النفط البريطانية "BP" بالاضافة الى شركة "CNPC" الصينية.

ولم يتم الاتفاق بين وزارة النفط العراقية والشركات الاجنبية المشاركة في دورة التراخيص الاولى على استثمار باقي الحقول بسبب الكلفة المرتفعة لاستخراج النفط والغاز التي حددتها تلك الشركات.

وفي 11 من كانون الاول عقدت جولة التراخيص الثانية لاستثمار 10 حقول نفطية قدمتها وزارة النفط وتمت خلالها احالة 7 حقول منها للتطوير والحقول الثلاثة الباقية لم تتقدم أي من الشركات لاستثمارها.

كما عقد عدد من المؤتمرات الاستثمارية في العراق ومنها مؤتمر الاستثمار العراقي الياباني في 19 من هذا الشهر ومؤتمر واشنطن للاستثمار في 20 تشرين الاول الماضي وشهد هذا العام تحول التداول في سوق العراق للاوراق المالية من يدوي الى الكتروني في 19 نيسان الماضي.

وفي الثاني من حزيران جرى احتفال في اقليم كردستان بضخ النفط من إقليم كردستان عبر حقل خورمال الى مرفأ جيهان التركي وبلغت الكمية المصدرة 100 الف برميل يوميا عبر انبوب نقل النفط الى تركيا.

وقد وافقت الحكومة المركزية على تصدير نفط الاقليم شريطة ان تعود الواردات الى خزينة الدولة مباشرة.

فيما شهدت مزادات البنك المركزي استقرارا بسعر صرف الدينار اذ حافظ على سعره امام الدولار والبالغ 1170 دينارا للدولار الواحد.

الفساد الاداري

على الرغم من اطلاق رئيس الوزراء نوري المالكي حملة ضد الفساد الاداري ، فان العراق ما زال يحتل احد المراكز الخمسة الاولى في العالم من حيث الفساد الاداري بحسب تقارير منظمة الشفافية العالمية.

ويعد الحدث الابرز في ملف الفساد الاداري استجواب وزير التجارة السابق عبد الفلاح السوداني من قبل رئيس هيئة النزاهة في البرلمان صباح الساعدي وتقديم الوزير استقالته قبل سحب الثقة منه ، وقد تم حجزه بعدها في سجن السماوة ثم اطلق سراحه بكفالة قدرها 50 مليون دينار.

كما جرى استجواب رئيس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات فرج الحيدري واعضاء في المفوضية من قبل النائب كريم اليعقوبي، وكذلك تم استجواب وزير الكهرباء كريم وحيد من قبل النائبة جنان العبيدي فيما قام النائب جابر خليفة جابر مقرر لجنة النفط والغاز باستجواب وزير النفط حسين الشهرستاني.

واعلنت هيئة النزاهة انها اصدرت 3 الاف مذكرة القاء قبض في عام 2009 ، نفذ منها 1200 مذكرة.

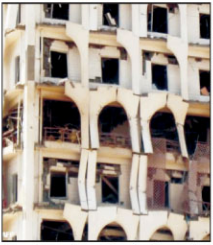

كما أصدرت المحكمة الجنائية المركزية في الرصافة حكماً بالسجن ثماني سنوات على وكيل وزارة النقل عدنان العبيدي في قضية تعاطيه الرشوة والذي ضبط متلبسا بها من قبل فريق متخصص من هيئة النزاهة في ايلول من العام الجاري.

واصدرت محكمة جنايات السماوة حكما بالسجن لمدة خمس سنوات بحق مدير الوقف الشيعي في المثنى بتهمة اختلاس اموال الدولة.

كما تم الحكم على المستشار الاعلامي لوزير التجارة محمد حنون بالسجن سنة واحدة وعلى مدير عام تجارة المواد الغذائية في وزارة التجارة بالسجن سنتين.

وشهدت امانة بغداد اختلاس احدى موظفاتها اكثر من 17 مليار دينار، وتم القبض على عدد من شركائها الا انها ما زالت هاربة.

استهداف الصحفيين

استمر مسلسل استهداف الصحفيين هذا العام، واظهر التقرير السنوي الذي اصدرته نقابة الصحفيين العراقيين عن حوادث استهداف الصحفيين لعام 2009 مقتل عشرة صحفيين عراقيين ووقوع عشرات حوادث الاعتداء ومحاولات اغتيال الصحفيين.

وذكر التقرير انه: "وعلى الرغم من التحسن الأمني الواضح في عموم البلاد، إلا إن هناك العديد من الجهات مازالت تجهل حقيقة العمل الصحفي وما يؤديه من دور فاعل في خدمة المجتمع وتحقيق نهوضه وبناء غده ومستقبل أبنائه، وبات الصحفي متهما عندما يحاول كشف اللثام عن الحقيقة وتشخيص الأخطاء".

وكان لاحد ابرز الحوادث استهداف مستشار قناة الديار الفضائية عماد العبادي في 23 تشرين الثاني الماضي اذ اصيب بثلاث اطلاقات من مسدس كاتم للصوت استقرت احداها في الرأس فيما اخترقت الثانية منطقة الرقبة والثالثة في الصدر في منطقة العرصات وسط بغداد.

كما تظاهر عدد من الاعلاميين في شارع المتنبي وسط بغداد في 14 اب الماضي للمطالبة بحرية التعبير وعدم مصادرة اراء الاخرين بعد المضايقات التي تعرض لها عدد من الصحفيين اثر كتابات نشرت لهم ومنهم الصحفي احمد عبد الحسين الذي كتب مقالا في جريدة الصباح حول سرقة مصرف الزوية. كما قام رئيس الوزراء نوري المالكي برفع دعوى قضائية ضد موقع /كتابات/ الالكتروني بعد نشره مقالة ضده الا ان المالكي قام بسحبها. وقد حدثت ضجة اعلامية اثر قيام عمليات بغداد بالغاء تراخيص عمليات سيارات النقل المباشر واصدار هذه التراخيص من قبل هيئة الاتصالات والاعلام.